

الخريج يشيد بجهود الجمارك في ضبط المخدرات في منفذ العبدلي

وقدم الخريج الشكر والتقدير لكل العاملين في منفذ العبدلي على حيويتهم وحرصهم على بلدهم وشعبهم والذين كان لهم الدور البارز في ضبط كمية المخدرات وعلى رأسهم الدكتور عايض عبد الرشيد الذي أسهم في تطوير عمل المنفذ وزاد من إنتاجية العاملين بحسن الإدارة وروح المسؤولية والشكر والتقدير الممنون لكل رجال المنافذ في الجمارك على أدايتهم وعملهم السدوب لحفظ أمن الكويت وأهلها.

أشاد نائب رئيس مجلس الأمة مبارك بنيه الخريج بالجهد الكبير لرجال الجمارك في ضبط المخدرات في منفذ العبدلي.

وأكد الخريج أن هذه الجهود الكبيرة والمقدرة من الشعب الكويتي هي دليل على حسن العمل في هذا الجهاز الجوي والحساس لأي بلد مقدرا حسن الإدارة والعمل المهنسي الذي يقوم به مدير عام الجمارك الأخ خالد السيف الذي لا يبالو جهدا في دعم وتطوير الجمارك لتواكب متغيرات في الدول المتقدمة، هذا لما لمسناه من تطور في أداء العاملين وارتفاع نسبة الضبطيات في الجمارك.



مبارك الخريج

«الأموال العامة» استكملت التحقيق في بعض القضايا

لدى اللجنة تقريرا أوليا معدا من اللجنة السابقة، وسندعو المستشارين لمناقشة التقرير قبل إحالته إلى المجلس.

أضاف أن اللجنة قطعت شوطا كبيرا في التحقيق في الدوا كما أنها بصدد فتح ملفات القضايا المهمة لتبيان الضرر على المال العام، مشيرا إلى أن اللجنة ستستفيد من تقارير ديوان المحاسبة قبل إنجاز تقاريرها.

قررت لجنة حماية الأموال العامة خلال اجتماعها امس استكمال التحقيق في بعض القضايا المحالة إليها، تمهيدا لإعداد تقاريرها التي ستحال إلى مجلس الأمة بعد الانتهاء منها. وذكر مقرر اللجنة النائب سيف العازمي في تصريحه إلى الصحافيين، أن التحقيق في صفقة الداو كيمكامل إحدى القضايا التي ستستكمل اللجنة النظر فيها، مبينا أن



سيف العازمي

مطيع: «العرائض» تدعو الوزراء والوكلاء لحضور اجتماعاتها للرد على الشكاوى

من شأنه حرمان هذا الموظف من الترقية المناصب اشرافية، لافتا إلى أن المستغرب في الامر هو اعتراف مسؤوله بهذا الخطأ في منح التقييم من دون تصحيحه.

وقال ان اللجنة شددت على الحزب في منع الظلم الذي يقع على الموظفين، معربة عن امليها في تلبية الوزراء والوكلاء الدعوات لحضور الاجتماعات باعتبارهم المخولين باتخاذ قرارات.

دعت لجنة العرائض والشكاوى البرلمانية خلال اجتماعها الوزراء والوكلاء الى حضور اجتماعات اللجنة، بهدف الرد على الشكاوى والقضايا المحالة إليها.

وأوضح مقرر اللجنة النائب د. أحمد مطيع أن اللجنة تحققت من وجود مظالم وقعت على بعض الموظفين في وزارة الإعلام، ومنها منح موظف تقيما أقل من الامتياز رغم استحقاقه الامتياز، الأمر الذي



د. أحمد مطيع

ثمن النائب محمد طنا موافقة اللجنة التشريعية على الاقتراح بقانون الذي قدمه الخاص بمنح العسكريين البدون والخليجيين حق التقاعد

تم تغييرها في النسخة الاخيرة وكانت مختلفة عن الأولى؟ بجراء تزويدي بصورة عن الرد الموجود في المحضرين؟ وما أسباب إعادة طباعة محضر الاجتماع أكثر من مرة وإعادة التوقيع عليه من قبل أعضاء اللجنة أكثر من مرة؟ وما المبرر لتغيير أي فقرة أو أي رد إن وجد أي اختلاف في النسختين؟



محمد طنا

تحت إشرافه من قبل اللجنة التشريعية على الاقتراح بقانون الذي قدمه الخاص بمنح العسكريين البدون والخليجيين المشاركين في حرب الكويت والأسرى حق التقاعد متمنيا من النواب في لجنة الداخلية والدفاع الإسراع في إقرار القانون ليتسنى لنا التصويت عليه في قاعة عبدالله السالم في أسرع وقت ممكن.

د - ما القرارات الوزارية المتعلقة بالقطاع الأهلي الخاص التي تم إصدارها منذ تاريخ الأول من يناير 2014 وحتى تاريخ 11 نوفمبر 2014 (خلال الفترة من 11/11/2014 وحتى 11/11/2014) مع تزويديا بصورة عن تلك القرارات الوزارية ونبذة عن أهمية اصدار كل قرار ومدى انعكاسه على الوضع الصحي بشكل عام في الكويت؟ وأهمية اصداره في هذه الفترة بالذات حسب توقيت إصداره؟



محمد طنا

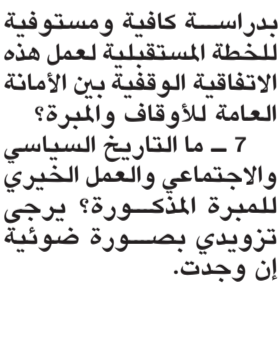
الفضل يستفسر عن اتفاقية أمانة الأوقاف مع مبرة المتميزين

مليون دينار كويتي مدفوع بمبرة 130 ألف دينار من قبل المبرة بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف.

بناء على ما سبق يرجى إفاذي بالآتي:

- 1 - إذا كانت قيمة الوقفية مليوني دينار، وما تحملته المبرة 130 ألف دينار، أي بنسبة 7,65٪، فمن سيتحمل بقية المبلغ؟
- 2 - حسب ما ورد في الخبر أن الصرف سيكون عن طريق المبرة فقط، فما أسباب حصر الصرف للربع على المبرة فقط؟
- 3 - إذا كانت الأمانة هي من ستستكمل بقية مبلغ الوقفية، فما السند القانوني لذلك؟ خاصة أن الربع سيكون مضمورا على المبرة.
- 4 - هل يسمح القانون للمبرات بطلب دعم من الجهات الحكومية؟ إذا كان الجواب بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة ضوئية من سند القانون.
- 5 - ما الأسباب التي دعت الأمانة لإنشاء مثل هذه الوقفية مع المبرة؟ وما هدف الأمانة من ذلك؟
- 6 - هل تقدمت المبرة

وجه النائب نبيل الفضل سؤالا إلى وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع جاء فيه: طالعنا نحن في الصحف خبر تم نشره في 28/10/2014 بقيام الأمانة العامة للأوقاف بتوقيع اتفاقية بتأسيس وقفية «الأمناء لتكوين العلماء» مع مبرة المتميزين لخدمة كتاب الله والعلوم الشرعية، وقد مثل الأمانة نيابة عن وزارة الأوقاف أمينها العام د. عبد المحسن الجارالله وممثل مبرة المتميزين رئيس مجلس الإدارة يوسف سالم الصمعي، وتتضمن الاتفاقية تعزيز التعاون بين الجهتين لإنشاء الوقفية الخيرية، ومن مضامين هذه الاتفاقية تنشئة الحفاظ وعلماء الأمة انطلاقا من كون الأمانة العامة للأوقاف هي الهيئة الحكومية القائمة على رعاية الأوقاف واستثمارها وصرف ريعها، وهذه إشارة واضحة على أن الأمانة العامة للأوقاف تستثمر وتصرف ريعها بشروط الوقفية وفق الضوابط والشريعة، وأني في سياق الخبر أن قيمة الوقفية المزمع تكوينها هي



نبيل الفضل

لا يخضع معاشها للتخفيض عاشور والصالح: انتهاء خدمة المؤمن عليها متى بلغت مدة اشتراكها 20 عاما



خليل الصالح



صالح عاشور

المؤمن عليها المتزوجة، وكذلك المطلقة، وإذا كان لدى أي منهن أولاد، وبلغت مدة الاشتراك في التامين خمس عشرة سنة، وأن تكون بالإضافة لهذه الشروط، قد بلغت السن المحددة طبقا للجدول رقم (7-1) الملحق بقانون، كما تنص الفقرة الثانية من البند 5 المشار إليه، على سريان هذا الحكم على المؤمن عليها المتزوجة وليس لها أولاد، وذلك وفق الشروط والحالات التي يقرها الوزير بموافقة مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ثم دخل القانون - في الفقرات الأخيرة من البند 5 وفي تفاصيل تتعلق بشرط السن، وبكيفية معقدة وصعبة غير المتخصصين في هذا الشأن. الاقتراح بقانون المقدم يهدف إلى استبدال النص الحالي للبند 5 من المادة 17، بنص مستحدث يلغي الشروط المتعلقة بالوضع الاجتماعي للمؤمن عليها، من الزواج، أو الطلاق، أو وجود أولاد من عدمه، وكذلك الشرط المرتبط ببلوغ سن معينة قبل استحقاق حق التقاعد، ويقتصر البند بعد تعديله، على قيد جوهرى وأساسى

تجاه هذه الظاهرة وكيفية معالجتها، لاسيما بعد زيادة عدد العيادات والمرافق الصحية والمستشفيات والطواقم الطبي والمعاون في هذه المؤسسات المختلفة؟

● ثالثا:

بخصوص محضر اجتماع اللجنة العليا للتراخيص الصحية رقم 10/2014 أرجو الاجابة عن الاسئلة التالية:

أ - ما التاريخ الذي تم فيه انعقاد اللجنة العليا للتراخيص الصحية بالوزارة للنظر في المواضيع المدرجة بمحضر الاجتماع المذكور والذي يحمل رقم 10/2014؟

ب - من هم أعضاء اللجنة الذين حضروا الاجتماع المذكور؟ ومن منهم لم يحضر؟

ت - يرجى تزويدي بنسخة من المواضيع التي كانت معروضة على جدول أعمال اللجنة في يوم الاجتماع وما القرارات التي تم اتخاذها في نفس يوم الاجتماع بخصوص كل

موضوع على حدة؟

ث - هل تم شطب أي موضوع معروض على جدول الأعمال في نفس التاريخ؟ وفي حال الاجابة بنعم، يرجى شرح الاسباب التي دعت إلى ذلك؟

ج - هل تم شطب أو تحوير أي فقرة في أي جزء من الردود التي تم اتخاذها من قبل اللجنة والموجودة في محضر الاجتماع؟ وفي حال الاجابة بنعم، أرجو تزويدي بنسخة من المحضر الأصلي والافادة عن سبب الشطب أو التحوير؟

ح - متى تم الانتهاء من التوقيع على محضر الاجتماع المذكور 10/2014 وكم نسخة تم التوقيع عليها من قبل أعضاء اللجنة؟ يرجى تزويدي بعدد النسخ الموجودة بصورة عن كل منها؟

خ - يرجى تزويدي بصورة عن محضر الاجتماع المفقود والذي تم إصدار نسخة بديلة عنه وما الفقرات أو الردود التي

الدويسان يسأل عن إدارة التراخيص الصحية وإصدار معاملات العيادات الخاصة والمستشفيات



فيصل الدويسان

وجهه النائب فيصل الدويسان سؤالا إلى د. علي العبيدي جاء فيه:

● أولا:

بالسيرة الذاتية مدير إدارة التراخيص الصحية ومنذ متى تبوأ هذا المنصب، وهل تتبوء لهذا المنصب هو التكليف أو الالتماس أو بغيره من القرارات مع تزويديا بنسخة من هذا القرار.

ب - ما المناصب الإدارية التي تدرج بها منذ التحاقه بالعمل لدى وزارة الصحة وحتى تسلمه منصب مدير إدارة التراخيص الصحية؟

● ثانيا:

أ - لوحظ في الفترة الأخيرة تأخر الإجراءات التي تقوم بها إدارة التراخيص الصحية بالوزارة لإصدار المعاملات الخاصة بتراخيص العيادات والمرافق والمستشفيات الطبية وتراخيص مزاولي المهنة والاطباء والمرضات والمهن المعاونة الأخرى للقطاع الأهلي الخاص، ما أسباب ذلك؟

ب - ما سياسة الوزارة

أرجو تزويديا بالسيرة الذاتية مدير إدارة التراخيص الصحية ومنذ متى تبوأ لهذا المنصب، وهل تتبوء لهذا المنصب هو التكليف أو الالتماس أو بغيره من القرارات مع تزويديا بنسخة من هذا القرار.

ب - ما المناصب الإدارية التي تدرج بها منذ التحاقه بالعمل لدى وزارة الصحة وحتى تسلمه منصب مدير إدارة التراخيص الصحية؟

● ثانيا:

أ - لوحظ في الفترة الأخيرة تأخر الإجراءات التي تقوم بها إدارة التراخيص الصحية بالوزارة لإصدار المعاملات الخاصة بتراخيص العيادات والمرافق والمستشفيات الطبية وتراخيص مزاولي المهنة والاطباء والمرضات والمهن المعاونة الأخرى للقطاع الأهلي الخاص، ما أسباب ذلك؟

ب - ما سياسة الوزارة

أكدت لهم استعدادي للتعاون لأبعد مدى العدساني: ديوان المحاسبة لم يخاطبني لا شفها ولا خطيا وأنا من قمت بالمبادرة

أكدت لهم استعدادي للتعاون لأبعد مدى العدساني: ديوان المحاسبة لم يخاطبني لا شفها ولا خطيا وأنا من قمت بالمبادرة

العدساني: ديوان المحاسبة لم يخاطبني لا شفها ولا خطيا وأنا من قمت بالمبادرة



رياض العدساني

أثناء التحقيق أنني مستعد للتعاون لأبعد مدى في هذه القضية وكان ردهم بعد الاطلاع خلال التحقيق على أوراق الشكوى أنها كافية وأكادوا لي إذا كان لديهم أي استفسار أو توضيح سيتم مخاطبتي ولكن منذ تسليمي الشكوى وحتى رفع ديوان المحاسبة تقريرهم إلى مجلس الأمة لم يخاطبني ديوان المحاسبة إطلاقا.

ولكن أنا من قمت بالمبادرة واتصلت بنائب رئيس ديوان المحاسبة السيد عادل الصراعي يوم الخميس الموافق 30 أكتوبر الماضي وأكدت له إذا لم تستعينوا بجهاز أمن الدولة حول بيانات القضايا التي قدمتها لكم فلن تصلوا إلى نتيجة.

وأكد العدساني أنه قدم جميع أرقام القضايا في الشكوى المقدمة للديوان حيث سبق أن قامت بعض المصارف الكويتية بتقديم شكواي جزائية للنيابة العامة ضد بعض أعضاء مجلس الأمة وبعض ذويهم، قيدت بأرقام 1287، 1288، 1289، 1280، 1281، 1282، 1353، 1355، 1284، 1457، 1352، 1285 لسنة 2011 حصر أموال عامة وذلك على اساس ان حساباتهم لديها قد تضخمت فجأة دون ان يقوموا بتقديم المستندات الرسمية الخاصة بمصادر هذه الأموال، وقد تبين من خلال التحقيقات ان المقدم ضدهم الشكوى هم بعض أعضاء بمجلس الأمة (مجلس 2009) وبعض ذويهم. وهو الثابت من خلال التحقيقات التي أجريت في الشكاوى الجزائية (جهاز أمن الدولة والنيابة العامة).

اذ قال رياض العدساني: كان على ديوان المحاسبة الاستعانة بالجهات المختصة «النيابة العامة وجهاز أمن الدولة»، كوني سلمت الشكوى كاملة مرفقا بها جميع المبالغ المتضخمة المودعة في البنوك وأرقام القضايا المقيدة لدى النيابة وتاريخ التحقيق، علما أنه من يملك نسخة التحقيق وأقوال واعترافات النواب هما النيابة وأمن الدولة.

وأكد العدساني بصحة البيانات التي قدمها ومن مسؤولية ديوان المحاسبة



رياض العدساني

أثناء التحقيق أنني مستعد للتعاون لأبعد مدى في هذه القضية وكان ردهم بعد الاطلاع خلال التحقيق على أوراق الشكوى أنها كافية وأكادوا لي إذا كان لديهم أي استفسار أو توضيح سيتم مخاطبتي ولكن منذ تسليمي الشكوى وحتى رفع ديوان المحاسبة تقريرهم إلى مجلس الأمة لم يخاطبني ديوان المحاسبة إطلاقا.

ولكن أنا من قمت بالمبادرة واتصلت بنائب رئيس ديوان المحاسبة السيد عادل الصراعي يوم الخميس الموافق 30 أكتوبر الماضي وأكدت له إذا لم تستعينوا بجهاز أمن الدولة حول بيانات القضايا التي قدمتها لكم فلن تصلوا إلى نتيجة.

وأكد العدساني أنه قدم جميع أرقام القضايا في الشكوى المقدمة للديوان حيث سبق أن قامت بعض المصارف الكويتية بتقديم شكواي جزائية للنيابة العامة ضد بعض أعضاء مجلس الأمة وبعض ذويهم، قيدت بأرقام 1287، 1288، 1289، 1280، 1281، 1282، 1353، 1355، 1284، 1457، 1352، 1285 لسنة 2011 حصر أموال عامة وذلك على اساس ان حساباتهم لديها قد تضخمت فجأة دون ان يقوموا بتقديم المستندات الرسمية الخاصة بمصادر هذه الأموال، وقد تبين من خلال التحقيقات ان المقدم ضدهم الشكوى هم بعض أعضاء بمجلس الأمة (مجلس 2009) وبعض ذويهم. وهو الثابت من خلال التحقيقات التي أجريت في الشكاوى الجزائية (جهاز أمن الدولة والنيابة العامة).

اذ قال رياض العدساني: كان على ديوان المحاسبة الاستعانة بالجهات المختصة «النيابة العامة وجهاز أمن الدولة»، كوني سلمت الشكوى كاملة مرفقا بها جميع المبالغ المتضخمة المودعة في البنوك وأرقام القضايا المقيدة لدى النيابة وتاريخ التحقيق، علما أنه من يملك نسخة التحقيق وأقوال واعترافات النواب هما النيابة وأمن الدولة.

وأكد العدساني بصحة البيانات التي قدمها ومن مسؤولية ديوان المحاسبة

ردا على الصحف بشأن الشكوى المقدمة من النائب السابق رياض العدساني إلى ديوان المحاسبة حول تضخم حسابات بعض أعضاء مجلس الأمة، مطالبا باتخاذ اللازم نحو كشف ملابس الواقعة والوقوف على تفاصيل القضية لبيان مصادره الأموال على حسب ما ورد في الشكوى، تقدم رياض العدساني بشكوى لديوان المحاسبة بناء على الاعلان المنشور في الصحف المحلية بتاريخ 24 يونيو 2014 الذي دعا فيه المواطنين إلى التقدم بما لديهم من أوراق أو وثائق أو مستندات تتعلق بأي تحويلات مالية أو قضايا فساد.

وأكد العدساني بشكواه أنه بعد اجتماعه مع ديوان المحاسبة وفتح محضر تحقيق وتسليمه الشكوى لهم وقد ورد في ختام الشكوى «في حال وجود أي استفسار أو ابضاح يرجى عدم التردد بمخاطبة مقدم الطلب أو مكتب المحاسبة، إلا أن ديوان المحاسبة لم يخاطبني لا شفيا ولا خطيا، وأكدت لهم